ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الكفاءة المبتورة

رؤية في أدوار بعثات ولجان التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان

دراسة صادرة عن مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

صورة الغلاف من موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

مقدمة

تعد بعثات ولجان التحقيق الدولية المستقلة واحدة من الأدوات المهمة لتوثيق الممارسات والإنتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في الدول التي تشهد حالة نزاعات مسلحة سواء دولية أو غير دولية. وتحاول هذه البعثات ولجان التحقيق تكوين رؤية واضحة عن أوضاع حقوق الإنسان في الدول التي تكلف بجمع الأدلة فيها من خلال مقابلة الشهود وذوي الضحايا والأشخاص المستهدفين من الممارسات التعسفية. ويحث مجلس حقوق الإنسان في قرارات التفويض لهذه البعثات واللجان الدول المعنية على التعاون الكامل مع بعثات ولجان التحقيق، والسماح لهما ولموظفيهما بالوصول للدولة بدون قيود، من أجل منحهم الفرصة لجمع المعلومات التي تمكنهم من القيام بالولاية علي الوجه الأمثل. وقد انشأ مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة منذ تأسيسه في عام 2006 هيئات تتولى التحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، سواء كانت هذه الانتهاكات طويلة الأمد أو ناجمة عن أحداث مفاجئة. فمنذ تأسيس المجلس أنشأ نحو 40 بعثة ولجنة تحقيق في عدد من الدول حول العالم، بما في ذلك السودان وإثيوبيا وبيلاروسيا ولبنان وأوكرانيا وكوت ديفوار وليبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة، والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسريلانكا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبنيكاراغوا، بغية جمع الأدلة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وإنشاء سجل تاريخي للأحداث، وزيادة الوعي بالانتهاكات، وتعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية التي ينبغي اتباعها بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها.[1] وعلى الرغم من الأدوار المهمة التي أوكلت إلى لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، إلا أن فعالية هذه اللجان والبعثات في تنفيذ هذه الأدوار والمهام بقيت موضع شك خاصة في الحالات التي واجهت فيها هذه اللجان والبعثات عقبات رئيسية في الوصول إلى المناطق المعنية **نتيجة رفض الحكومات السماح لها بالوصول إلى أراضيها أو التعاون معها في تنفيذ مهامها**، الأمر الذي يحد من قدرة هيئات التحقيق الدولية على إجراء الزيارات الميدانية أو استخدام أبحاث المراقبة لجمع الأدلة المباشرة وغيرها من التقنيات التي تستند إليها هذه البعثات بشكل أساسي في القيام بعملها كما هو الحال في الصعوبات التي واجهتها هذه البعثات في الوصول إلى المناطق المعنية في سوريا وإيران والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تواجه هذه اللجان مجموعة كبيرة من التحديات أثناء ممارسة عملها من بينها تحديات تشغيلية وتحديات لوجستية وتحديات أخري أمنية.

[1] Human Rights Council-mandated Investigative Bodies, United Nations Human Rights Council, link: https://tinyl.io/B0yd

لذلك تبحث هذه الدراسة في مدى فعالية لجان وبعثات التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها خاصة في الحالات التي تواجه فيها هذه اللجان والبعثات تحديات تتعلق بعدم القدرة على الوصول إلى المناطق المعنية ونقص التعاون مع الحكومات المعنية، ومن ثم، فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي الأتى: **ما مدى فعالية لجان وبعثات التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان؟** وتعطي هذه الدراسة نظرة عامة عن جميع لجان التحقيق التي تقوم بهمامها حاليًا مع ذلك تخصص قسمًا من هذه الدراسة للتركيز بشكل خاص علي ست لجان تحقيق واجهت عقبات مختلفة أثناء عملهما من بينها ثلاث بعثات ولجان تحقيق كانت ممثلة في جدول أعمال الدورة 56 لمجلس حقوق الإنسان والتي بدأت في 18 يونيو 2024 وانتهت في 12 يوليو من نفس العام. كما لا تغطي هذه الدراسة بعثات تقصي الحقائق التي تقوم بها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (مثل المقررين الخاصين والخبراء المستقلين) - كما لا تغطي آلية الخبراء المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون بسبب طبيعتها المواضيعية حيث تركز هذه الدراسة علي بعثات ولجان التحقيق ذات الطبيعة القطرية.

أولاً: أهداف بعثات / لجان التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان

يستخدم مصطلح هيئات التحقيق الدولية التي من بينها "لجنة التحقيق الدولية" و"البعثة الدولية لتقصي الحقائق" في سياق الأمم المتحدة، لوصف مجموعة متنوعة من الهيئات المؤقتة ذات المسؤولية غير القضائية التي تتولى التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان الدولية أو القانون الإنساني الدولي أو القانون الجنائي الدولي وتقديم توصيات لاتخاذ إجراءات تصحيحية بناءً على النتائج الواقعية والقانونية التي تم التوصل إليها[2]. ومنذ تأسيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2006، أنشأ المجلس نحو 40 بعثة ولجنة وغيرها من هيئات التحقيق للاستجابة للحالات التي ارتكبت فيها انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان وللتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي التي وقعت في بلدان ومناطق محددة، بما في ذلك منطقة دارفور بالسودان، وإثيوبيا وبيلاروسيا ولبنان وأوكرانيا وكوت ديفوار وليبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسريلانكا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبنيكاراغوا.[3] تركز لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق وهيئات التحقيق الأخرى على الرصد والتوثيق وإثبات الحقائق والظروف الخاصة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتي قد يرقى بعضها إلى

[2] COMMISSIONS OF INQUIRY AND FACT-FINDING MISSIONS ON INTERNATIONAL HUMAN RIGHTS AND HUMANITARIAN LAW, United Nations, 2015, link: https://tinyl.io/B18C

[3] Human Rights Council-mandated Investigative Bodies, United Nations Human Rights Council, link: https://tinyl.io/B0yd

مستوى الجرائم الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، حيث تتولى هذه الآليات والهيئات جمع وتحليل الأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والتي يمكن استخدامها في المحاكم الدولية، فضلًا عن تحديد أنماط الانتهاكات، وتحديد هوية الأفراد مرتكبي الجرائم، وهو ما يسهم في إنشاء سجل تاريخي دقيق وغير متحيز للاحداث ويوفر معلومات مستفيضة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.[4] كما تساعد هذه الهيئات في ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فمن خلال التحقيق في الانتهاكات وتوثيقها، فإنها تسهم في تعزيز العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وهي مسألة أساسية لردع الانتهاكات في المستقبل، وتعزيز الامتثال للقانون وتوفير سُبل العدالة والانتصاف للضحايا.

ورغم أن آليات التحقيق ليست مكلفة ببدء الملاحقات الجنائية لمرتكبي انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إلا أن النشر العلني للتقارير الصادرة من قبل هذه الآليات من شأنه أن ينبه الجناة المحتملين بأن انتهاكاتهم ستخضع للتدقيق والتحقيق الدولي ولن تمر دون عقاب، الأمر الذي قد يجعلها بمثابة رادع مهم يمنع احتمال ارتكاب المزيد من الجرائم.[5] واعتمادًا على السياق، قد يتم تكليف آليات وهيئات التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بتغطية بلدان بأكملها كما هو الحال في بوروندي أو اليمن أو سوريا، أو التركيز فقط على مناطق معينة داخل الدولة كما هو الحال بالنسبة لفريق الخبراء الدولي المعني بمنطقة كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بعض الأحيان، قد يتم تكليف هيئات التحقيق بتغطية أحداث معينة، كما هو الحال بالنسبة للجنة التحقيق الدولية بشأن احتجاجات عام 2018 في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[6] وفي الوقت الحالي، تؤدي أحد عشر لجنة وبعثة تابعة لمجلس حقوق الانسان أدوار نشطة وتغطي الأوضاع والأحداث والانتهاكات الجارية في بيلاروسيا، والسودان، وجمهورية ايران الإسلامية، ونيكاراغوا، وأوكرانيا، وفنزويلا، والأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، وميانمار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية. في حين أنهت 29 لجنة وبعثة أخرى مهامها منذ أن تأسس مجلس حقوق الانسان في عام 2006.

وظل هناك انتقاد أساسي يواجه عمل هذه البعثات ولجان التحقيق حيث جادل بعض الخبراء إن مجلس حقوق الانسان يتعامل مع بعض الحالات والانتهاكات بطريقة دائرية تتمثل في إنه عندما يواجه المجلس تعاظم انتهاكات محددة في دولة معينة يعهد إلي المفوضية السامية لحقوق الانسان عادة أن تقوم بتقديم تقرير[7]، ومن ثم يقوم بإنشاء هيئة تحقيق وتقوم هيئة التحقيق او لجنة

[4] Ibid.
[5] Human Rights Council Investigative Mechanisms and Mass Atrocity Prevention, Global Centre For the responsibility to protect, November 2019, link: https://tinyl.io/B1BO
[6] Ibid.
[7] Human Rights Council strengthening conference, Page 5, https://bit.ly/3ie8g1B

تقصي الحقائق حسبما تسمي والتي في الغالب لا يسمح لها بدخول الدولة المعنية بتقديم تقرير الي مجلس حقوق الانسان وتستمر هذه الدائرة المفرغة من انشاء الهيئات وتقديم التقارير دون جدوى. كما انتقد بعض مُنظري حقوق الانسان والآليات الدولية لحقوق الانسان هذه الطريقة في معالجة الانتهاكات[8]. لقد اقترح المفوض السامي السابق لحقوق الانسان زيد بن رعد اختزال هذه الإجراءات في اجراء او اثنين على الأكثر. وقد أشارت بعض التقارير إلي التقاطع بين هذه الطريقة في عمل مجلس حقوق الانسان وبين البيروقراطية في عمل الأمم المتحدة ككل، وإن هذه الطريقة الدائرية مرتبطة في الأصل بأجندات الدول الأعضاء المتباينة وإن التغلب على هكذا طريقة يتطلب أن تتناظر أو تتقاطع اجندات الدول الأعضاء وهو ما قد لا يحدث ابدًا نظرًا لاختلاف المصالح السياسية للدول داخل مجلس حقوق الانسان[9].

ثانيا: التحديات التي تواجه بعثات ولجان التحقيق التابعة للمجلس

تؤدي هيئات التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك لجان التحقيق المستقلة وبعثات تقصي الحقائق، أدوار حاسمة في رصد انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتوثيقها والإبلاغ عنها. ومع ذلك، تواجه هذه الهيئات العديد من التحديات التي تعرقل عملها وتظل ماثلة أمام قيام هذه الهيئات بالأدوار المنوط بها أن تؤديها ولعل أهم هذه التحديات الآتي:

1. التحديات السياسية والأمنية

يتطلب انشاء هذه اللجان والبعثات حشد الدعم السياسي على المستوى الدولي وإرادة سياسية كبيرة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وغالبًا ما يكون تجديد تفويض هذه الهيئات محل خلاف. وبمجرد إنشاء هيئات التحقيق، فإنها تواجه أيضًا عددًا من العوائق والتحديات التي تحول دون آدائها لعملها بحرية بما في ذلك التحديات المتعلقة بانعدام الأمن والعمل في بيئات خطرة وغير آمنة للغاية حيث تتواصل ارتكاب الفظائع والجرائم ضد الإنسانية، وهو ما يجعل المحققون وأعضاء هذه الهيئات عرضة للخطر طوال الوقت، نتيجة تعرضهم لمخاطر العنف المتواصل، والألغام الأرضية، والهجمات المستهدفة من قبل أطراف النزاع، كما هو الحال في المخاطر التي واجهتها آليات التحقيق في اليمن وجنوب السودان. وعليه، فإن المخاطر الأمنية التي يتعرض لها المحققون وغيرهم من أعضاء هيئات التحقيق الدولية يمكن أن تحد من قدرتهم على جمع الأدلة المباشرة.[10]

[8] Ibid
[9] The Legalization and Bureaucratization of the UN Human Rights System: Progress or Peril? Page 6, https://bit.ly/3QdPDqV
[10] Ibid.

2. التحديات العملياتية

تواجه هيئات وآليات التحقيق الدولية عددًا من العوائق والتحديات والصعوبات العملياتية الأخرى التي تحول دون قدرتها على جمع الأدلة المباشرة، فرغم أن موافقة الحكومة المعنية ليست مطلوبة لإنشاء آلية التحقيق، وعادة ما تنشأ هذه الآليات دون آرادة الحكومات المعنية الحرة، إلا أن كثيرًا من البلدان المعنية تنظر إلى التحقيقات الخارجية باعتبارها انتهاكًا لسيادتها، ما يدفعها إلى عدم التعاون مع هيئات وآليات التحقيق الدولية إلى الحد الذي يصل بهذه الدول في بعض الأحيان إلى عدم الاعتراف بشرعية هيئات التحقيق، والعمل بشكل منهجي على تعطيل أو منع عمل الخبراء والمفوضين من خلال عدم السماح لهم بالدخول إلى آراضيها، وحجب المعلومات عنهم، وتقييد وصولهم إلى المواقع والشهود، وتهديدهم بشكل مباشر، الأمر الذي يقيد من قدرة هيئات التحقيق الدولية على إجراء الزيارات الميدانية أو استخدام أبحاث المراقبة لجمع الأدلة المباشرة وغيرها من التقنيات التي تستند إليها هذه البعثات بشكل أساسي في القيام بعملها كما هو الحال في الصعوبات التي واجهتها هذه البعثات في الوصول إلى المناطق المعنية في سوريا وإيران والأراضي الفلسطينية المحتلة وميانمار.[11]

ويشير الواقع أنه كثيرًا ما تُستخدم القيود المفروضة على وصول هيئات وآليات التحقيق الدولية إلى المناطق المعنية كذريعة لمنع إنشائها أو تجديدها، أو لنزع الشرعية عن نتائجها، ورغم أن وصول هيئات التحقيق الدولية إلى البلدان أو المناطق المعنية يعد أمرًا ضروريًا لضمان أقصى قدر من التأثير والنجاح، إلا أن تقصي الحقائق بشكل فعال أمر ممكن دون الوصول إلى الأراضي والمناطق المعنية، وفي هذا الصدد، أظهرت التجارب العملية التي اطلعت عليها ماعت أن هيئات التحقيق الدولية تستطيع استخدام بعض الطرق والأساليب البديلة لجمع الأدلة وتحقيق الأهداف والغايات التي أُنشئت من أجلها دون أن يتاح لها إمكانية الوصول إلى المناطق والدول المعنية لجمع الأدلة المباشرة، حيث يمكن لهذه الهيئات، إذا لزم الأمر، أن تتولى جمع المعلومات من خلال المقابلات مع الضحايا والشهادات التي يتم جمعها في بلدان اللجوء كما هو الحال بالنسبة لبعثة تقصي الحقائق في ميانمار التي تمكنت من جمع الأدلة وإثبات الحقائق ونشر شهادات الضحايا دون الوصول إلى الأراضي التي ارتكبت فيها الجرائم، أو من خلال استخدام صور الأقمار الصناعية عالية الدقة لتوثيق الدمار والنزوح وغيرها من مؤشرات انتهاكات حقوق الإنسان، كما هو الحال في التحقيقات التي أجريت من قبل بعثات ولجان التحقيق في سوريا وميانمار، أو من خلال الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تتمع بإمكانية الوصول إلى الوضع على الأرض، حيث تساهم التقارير التي تقدمها هذه المنظمات في تزويد هيئات ولجان التحقيق بالمعلومات والأدلة الموثوقة بما يعزز من جودة ومصداقية التحقيقات.[12]

[11] Ibid.
[12] Ibid.

3. التحديات المتعلقة بالتحقق من الأدلة

توفر مقاطع الفيديو والصور الفوتوغرافية للمحققين طرف خيط لإنتهاكات ربما أوسع وأدلة عن ممارسات مُصورة بالفعل. لكنها في الوقت نفسه تفرض علي أعضاء لجان وبعثات التحقيق تحديات مختلفة. من بين هذه التحديات صعوبة إثبات هذه الوقائع ويتسأل المحققون هل تم تعديل الصور؟ هل وقعت الحادثة فعلا؟ هل قام الأشخاص الموجودون في الصور بالفعل بالإقدام علي الممارسات الواردة في المحتوي المرئي الخاضع للتحليل؟ أمام كل هذه التساؤلات قد يخُفق المحللون في تأييد بعض الوقائع رغم إنه قد تكون قد وقعت بالفعل.

4. التحديات المتعلقة بالجماعات المسلحة

يجادل البعض إن الأوضاع الأمنية التي من الصعوبة توقعها تجعل من غير اليسير علي لجان وبعثات التحقيق إجراء تقييمات دقيقة للمخاطر، علي جانب أخر قد يكون من الصعب جمع معلومات دقيقة عن جميع الجماعات المسلحة التي قد تكون تعمل في منطقة ما لتقييم المخاطر وتحديد الجناة المزعومين. في كثير من الأحيان، قد تعمل مجموعات مسلحة مختلفة في مناطق مختلفة دون تنسيق، مما يتطلب مفاوضات منفصلة مع كل مجموعة من أجل الوصول الآن إلى أجزاء مختلفة من المدينة أو القري الأخري. في هذا السياق يمكن أن يكون الوضع الأمني السائد أثناء طلب زيارة الهيئة إلي الدولة سببًا لرفض الحكومة وصول اللجنة/البعثة إلى الدولة المعنية أو إلى مناطق معينة، أو الإصرار على ضرورة أن تكون مصحوبة بقواتها الأمنية، وهو ما قد يعيق عمل هيئة التحقيق في النهاية.

5. التحديات اللوجستية

من بين التحديات الماثلة أمام أعضاء بعثات ولجان التحقيق والذي يواجهونها أثناء أداء مهامهم هي التحديات اللوجستية علي سبيل المثال؛ قد تلغي الرحلات الجوية التجارية إلي الدولة المعنية أو بين مناطق مختلفة داخل نفس الدولة وقد يفضي ذلك إلي قيام أعضاء البعثات برحلات برية وهي طريقة محفوفة بالمخاطر نظرًا لعدم التنبؤ الأمني وفي أحيان أخري قد يضطرون لإستخدام طائرات الأمم المتحدة.

6. العقبات التشغيلية

تحتاج بعثات ولجان التحقيق للقيام بعملها تكاليف تشغيلية لكن يظل هناك غياب لنموذج موحد لميزانية واحدة، لكن في بعض الأحيان قد لا يكون هناك تقييم للاحتياجات من الموارد لذلك من المفترض وفقا للمفوضية أن يكون هناك تقييم للاحتياجات، وقد تتحدد هذه الاحتياجات بناء علي الوضع الأمني في الدولة محل التحقيق، وموقع الضحايا والشهود ومصادر المعلومات الأخرى ذات

الصـلة بولاية اللجنة/البعثة[13]. علي جانب أخر من الواجب أن تتوافر في ميزانيات هذه الهيئات المرونة الكافية للتغلب على أي عقبات تشـــغيلية قد تظهر. وقد يكون من الضـــروري في كثير من الأحيان التخطيط لخطط بديلة، اعتمادًا على الاعتبارات السياسية وكذلك الأمنية.

ثالثًا: دراســـات حالة لبعض بعثات ولجان التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان

يقدم هذا القسـم من الدراسـة سـت هيئات تحقيق أنشـئت من قلب مجلس حقوق الإنسـان لبيان الولاية الواردة في تقرير تفويض البعثة أو لجنة التحقيق والعقبات التي واجهت كل هيئة تحقيق علي حدة ويخصـص هذا القسـم أول ثلاث حالات للجان وبعثات التحقيق التي أجرت حوارات تفاعلية اثناء الدورة 56 لمجلس حقوق الإنسـان، كما تشـمل السـت حالات لجنتين تحقيق انتهي تفويضـهم في الوقت الحالي وهي لجنة التحقيق بشأن بوروندي وآريتريا.

1. البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان

أجري مجلس حقوق الإنســـان حوار تفاعليا في 18 يونيو 2024 مع البعثة الدولية لتقصـــي الحقائق في السودان وقدمت البعثة خلال هذا الحوار تحديثًا شفهيا. وكانت البعثة قد انشأت بموجب القرار الوراد في الوثيقة (A/HRC/RES/54/2) الصـــادر في 11 أكتوبر 2023 عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وأنيط بها مجموعة واسعة من المهام المكلفة بها لضمان التحقيق الشـامل والفعال في الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسـان والقانون الإنسـاني الدولي في السودان. هذه المهام تتضمن:

- التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسـان والقانون الإنسـاني الدولي، بما في ذلك تلك المرتكبة ضـد اللاجئين، والجرائم المرتبطة بالنزاع المسـلح المسـتمر منذ 15 أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والأطراف الأخرى المتحاربة.
- تحديد الوقائع والظروف والأسباب الجذرية لهذه الانتهاكات والتجاوزات.
- جمع وتوحيد وتحليل الأدلة على هذه الانتهاكات والتجاوزات، مع التركيز على النســاء والأطفال، وتســجيل وحفظ جميع المعلومات والوثائق والأدلة بما في ذلك المقابلات وإفادات الشـــهود ومواد الطب الشرعي وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.
- توثيق المعلومات والأدلة ذات الصـلة والتحقق منها، بما في ذلك من خلال المشـاركة الميدانية، والتعاون مع الجهاز القضائي وغيره من الأجهزة حسب الاقتضاء.
- تحديد هوية الأفراد والكيانات المسـؤولين عن انتهاكات، أو تجاوزات حقوق الإنسـان، أو القانون الإنساني الدولي، أو الجرائم الأخرى ذات الصلة في السودان لضمان محاسبتهم.

[13] Mission-based Police Planning in Peace Operations, https://police.un.org/sites/default/files/sgf-manual-mbpp_july.pdf

- تقديم توصيات بشأن تدابير المساءلة بهدف وضع حد للإفلات من العقاب، ومعالجة أسبابه الجذرية، وضمان المساءلة بما في ذلك المسؤولية الجنائية الفردية ووصول الضحايا إلى العدالة.
- تقديم معلومات شفوية محدثة عن أعمالها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والخمسين، وتقرير شامل في دورته السابعة والخمسين، مع حوار تفاعلي يشمل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وممثلي الاتحاد الأفريقي، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية. هذا التقرير سيقدم أيضًا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.
- التعاون وتبادل أفضل الممارسات مع مبادرات المساءلة الدولية والإقليمية والمحلية الأخرى عند إنشائها.
- التركيز على حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في المناطق التي تثير أكبر قدر من القلق مثل الخرطوم ومنطقة دارفور في السودان. تسعى البعثة من خلال هذه المهام إلى تعزيز العدالة والمساءلة وضمان تحقيق الحقوق الإنسانية للمتضررين من النزاع في السودان.

مع ذلك ظلت اللجنة غير قادرة علي التواصل مع بعض الشهود وذوي الضحايا بسبب ظروف الحرب، كما واجهت اللجنة في بداية تشكيلها اعتراض من قبل الحكومة السودانية والبعثة السودانية الدائمة في جنيف حيث رفضت مشروع القرار الذي بموجبه انشأت البعثة والذي قدمته المملكة المتحدة مع مجموعة من الدول الأخري وهم الولايات المتحدة والنرويج وطالبت السودان بإن يكون إنشاء هذه البعثات بموافقة الدول المعنية.

2. لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

أجري مجلس حقوق الإنسان حوار تفاعليا في 3 يوليو 2024 مع لجنة التحقيق المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية بشأن التحديث الشفهي للجنة. وكانت اللجنة قد انشأت بموجب القرار رقم S-17/1 الصادر من مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في 2011/9/22 كما مُددت ولاية اللجنة مرة أخري بموجب القرار A/HRC/RES/55/22 في 2024/4/4 تم إنشاء لجنة التحقيق المستقلة حول سوريا في أغسطس 2011 بواسطة مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ مارس 2011. وتم تمديد تفويض اللجنة عدة مرات لضمان استمرار جهودها في تقديم تقارير عن الانتهاكات وتحديد المسؤولين عنها. فيما يلي المهام المكلفة للجنة:

- تقوم اللجنة بجمع الأدلة والشهادات حول الانتهاكات المختلفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- إصدار تقارير دورية وشاملة لمجلس حقوق الإنسان حول الأوضاع في سوريا وتقديم توصيات للمجتمع الدولي.

- العمل على تحديد الأفراد والجماعات المتورطين في ارتكاب الانتهاكات بهدف محاسبتهم. تقديم المعلومات والأدلة لدعم المحاكمات في المحاكم الوطنية والدولية
- إنشاء مؤسسة للأشخاص المفقودين وتوضيح مصير ومكان وجود المفقودين وتقديم الدعم للضحايا والناجين وعائلاتهم.

منذ بدء النزاع في سوريا في عام 2011، كان تعاون الحكومة السورية مع بعثات ولجان التحقيق الدولية المستقلة محدودًا جدًا. حيث رفضت الحكومة السورية بشكل متكرر السماح لهذه اللجان بدخول البلاد لإجراء تحقيقات ميدانية. بدلاً من ذلك، اعتمدت هذه اللجان على جمع المعلومات من الشهادات والأدلة المقدمة من اللاجئين والمواطنين السوريين في الخارج، وكذلك على الصور والأدلة المفتوحة المصدر. أكد ممثلوا اللجان في تقاريرهم إلى مجلس حقوق الإنسان أن الحكومة السورية لم تسمح لهم بالدخول لإجراء تحقيقات ميدانية مباشرة. اعتمدت اللجنة على مقابلات مع شهود عيان، وتحليل الأدلة المادية والفيديوهات، والمعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء. كما أشارت التقارير إلى أن سوريا كانت ترفض التعاون مع أي آلية دولية تعتبرها تهدد سيادتها الوطنية، مما زاد من تعقيد مهمة اللجان في توثيق الانتهاكات وتحديد المسؤولين عنها. وفي تقريرها الأخيرة المقدم في فبراير 2024 لمجلس حقوق الإنسان أفادت اللجنة إن تحقيقاتها لا تزال مقيدة بسبب رفض السماح لها بدخول الأراضي السورية وهو ما يعد عقبة من بين عقبات مختلفة تواجه اللجنة أثناء عملها[14].

3. لجنة التحقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وإسرائيل

أجري مجلس حقوق الإنسان حوار تفاعليًا مع لجنة التحقيق في الدورة 56 وكان الحوار يوم 19 يونيو 2024. وأنشئت اللجنة بموجب القرار رقم A/HRC/RES/S-30/1 في 2021/5/27 الصادر من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة التحقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وإسرائيل، التي أُنشئت في مايو 2021، مكلفة بعدة مهام رئيسية. أهم هذه المهام تشمل:

- تحقيق اللجنة في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع الأطراف المتورطة في النزاع.
- إجراء مقابلات مع الشهود والضحايا داخل وخارج الأراضي المحتلة، بما في ذلك اللاجئين.

[14] Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session55/A_HRC_55_64_EN.pdf

- تحليل الوثائق والأدلة مثل التقارير الطبية، والصـور، والفيديوهات.الجرائم والانتهاكات، سـواء كانوا من القوات الإسرائيلية أو المجموعات المسلحة الفلسطينية.
- تقدم اللجنة توصـيات للأمم المتحدة والمجتمع الدولي حول كيفية معالجة ومنع الانتهاكات المستقبلية.

لم تتعاون إسرائيل مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشـرقية وإسـرائيل منعت السـلطات الإسـرائيلية اللجنة من دخول إسـرائيل والأراضي الفلسـطينية المحتلة، مما عرقل سير التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد استندت اللجنة في تحقيقاتها إلى المقابلات التي أجريت عن بعد ومع الضـحايا والشـهود في تركيا ومصـر، بالإضـافة إلى تحليل الأدلة المفتوحة والمصـادر المتعددة، بما في ذلك الصـور الفضـائية والتقارير الطبية الجنائية. كما أكد تقرير آخر صـادر عن لجنة التحقيق الدولية المسـتقلة أن إسـرائيل لم تسـتجب لطلبات اللجنة السـنوية منذ إنشـائها في عام 1968، ولم تسـمح لأعضـاء اللجنة بدخول الأراضـي المحتلة. وقد شـهدت اللجنة هذا العام أدلة واضـحة على السـياسـات الإسـرائيلية التي تنتهك بشـكل منهجي حقوق الإنسـان للفلسـطينيين، والتي وصفها العديد من المتحدثين بأنها شبيهة بنظام الفصل العنصري. وفي تقريرها المقدم إلي مجلس حقوق الإنسـان في مايو 2024 أرسـلت اللجنة إلى حكومة إسـرائيل سـتة طلبات للحصـول على معلومات والوصـول وطلب واحد للحصـول على معلومات إلى دولة فلسـطين. وقدمت دولة فلسـطين تعليقات مسـتفيضـة. في حين لم تتلقي لجنة التحقيق أي ردود من أسـرائيل بل علي العكس حثت بعض المؤسـسـات الحكومية أطباء اسـرائليين علي عدم التعاون مع اللجنة. وفي سـياق الحرب علي غزة واجهت اللجنة عدة تحديات في تحقيقاتها. وفيما يتعلق بغزة، كانت قدرة اللجنة على التواصـل مع الضـحايا والشـهود محدودة، بسـبب اسـتمرار القتال على الأرض وانقطاع الاتصالات بشكل كبير.

4. البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار

أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار في مارس 2017، من أجل تحديد الحقائق والظروف المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة والانتهاكات التي ارتكبتها القوات العسكرية والأمنية في ميانمار، خاصة في ولاية راخين، ضد أقلية الروهينجا المسلمة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الاحتجاز التعسفي، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والقتل خارج نطاق القضاء، والمحاكمة بإجراءات موجزة أو القتل التعسفي والاختفاء القسري والتهجير القسري والتدمير غير القانوني للممتلكات، وذلك بهدف ضمان المساءلة الكاملة للجناة وتحقيق العدالة للضحايا[15]. ورغم إن البعثة قد واجهت تحديات كبيرة تتعلق بعدم سماح حكومة ميانمار لأعضاء البعثة بالوصول إلى المناطق المعنية لجمع الأدلة، ورفض حكومة ميانمار التعاون مع البعثة بشكل كامل على الرغم من النداءات العديدة التي وجهتها البعثة ومجلس حقوق الإنسان، إلا إن هذه التحديات دفعت أعضاء البعثة إلى استخدام بعض الطرق والأساليب البديلة لجمع الأدلة، وهو ما تحقق من خلال مقابلة الضحايا والشهود وجمع الأدلة من اللاجئين الفارين من العنف في بنجلاديش المجاورة، حيث استطاعت البعثة تحقيق الغايات والاهداف التي أنشئت من أجلها، فقد تمكنت من اصدار عدد من التقارير التي استندت الى مقابلات الشهود الفارين من العنف في بنجلاديش والتي كشفت عن انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها القوات العسكرية والأمنية في ميانمار ضد اقلية الروهينجا المسلمة، انتهت ولاية البعثة في مطلع سبتمبر 2019 بعد أن سلمت أدلتها حول انتهاكات حقوق الانسان في ميانمار إلى آلية التحقيق المستقلة في ميانمار والتي تعمل منذ 30 أغسطس 2019 على جمع الأدلة حول أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي في ميانمار، وإعداد الملفات لضمان الملاحقة الجنائية وتقديم مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة في ميانمار إلى العدالة.[16]

5. لجنة التحقيق بشأن بوروندي

أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة التحقيق بشأن بوروندي في سبتمبر 2016 للتحقيق بشكل مستقل في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في سياق الأزمة السياسية والأمنية التي حدثت في بوروندي منذ أبريل 2015، في اعقاب إعادة انتخاب الرئيس الراحل نكورونزيزا لولاية ثالثة غير دستورية، وتحددت مسؤولية اللجنة في إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في بوروندي بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالقتل خارج نطاق القانون، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز، والتعذيب، والعنف الجنسي، والقيود

[15] Independent International Fact-Finding Mission on Myanmar, link: https://tinyl.io/B1u9
[16] Fact Sheet: Basic Facts About the UN Independent International Fact-Finding Mission on Myanmar, UN HRC, 16 Sep 2019, link: https://tinyl.io/B1u4

المفروضة على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، فضلًا عن تحديد الجناة المزعومين بهدف ضمان المساءلة الكاملة.[17]

واجهت لجنة التحقيق في بوروندي تحديات تتعلق بعدم تعاون الحكومة البوروندية مع أعضاء اللجنة، حيث رفضت السلطات البوروندية محاولات اللجنة المتكررة لإقامة حوار وطلب معلومات من الحكومة، ولم تسمح لأعضائها بالوصول إلى المناطق المعنية في بوروندي لجمع الأدلة، وهددت الضحايا والشهود الذين ينوون تقديم شهاداتهم حول انتهاكات حقوق الانسان، الأمر الذي جعل من الصعب على أعضاء اللجنة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البلاد أو إجراء تحقيقات شاملة في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، استطاعت اللجنة التغلب على هذه التحديات من خلال اتباع طرق وأساليب أخرى بديلة لجمع الأدلة وتوثيق الانتهاكات، وهو ما تحقق من خلال عقد عدد من المقابلات مع أكثر من 500 شاهد من البوروندييين الذين يعيشون في الخارج كلاجئين. واستنادًا إلى هذه المقابلات، تمكنت اللجنة من إصدار عدد من التقارير التي خلصت فيها إلى أن انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان قد ٱرتكبت في بوروندي منذ أبريل 2015، وتشمل الانتهاكات التي وثقتها اللجنة عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وأعمال التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي[18]، وحددت اللجنة عدد من الجناة المزعومين، بمن فيهم مسؤولون رفيعو المستوى في جهاز المخابرات الوطنية وقوات الشرطة الوطنية، ومسؤولون عسكريون، وأعضاء رابطة الشباب في الحزب الحاكم، وذلك بهدف ضمان ملاحقاتهم قضائيًا وتقديمهم للمساءلة والعدالة.[19]

6. لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن إريتريا

أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن إريتريا في يونيو 2014 لإجراء تحقيق في جميع الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في إريتريا منذ حصولها على الاستقلال في عام 1991 بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب وظروف السجن اللاإنسانية، وانتهاكات حرية التعبير والرأي، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع، وحرية الدين والمعتقد، وحرية التنقل، والتجنيد العسكري القسري، فضلًا عن التحقيق فيما إذا كانت هذه الانتهاكات قد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وتحديد الجناة المزعومين.[20]

[17] Commission of Inquiry on Burundi, United Nations Human Rights Council, link: https://tinyl.io/B251
[18] Commission calls on Burundian government to put an end to serious human rights violations, , OHCHR, 29 September 2017, link: https://tinyl.io/B1vH
[19] Burundi: Commission of inquiry calls on the International Criminal Court to investigate possible crimes against humanity, OHCHR, 4 September 2017, link: https://tinyl.io/B1vE
[20] Commission of Inquiry on Human Rights in Eritrea, United Nations Human Rights Council, link: https://tinyl.io/B25S

لم تمنح الحكومة الإريترية لجنة التحقيق حق الوصـــول إلى البلاد، ورفضـــت التعاون معها بشـــكل كامل، وتجاهلت الطلبات المتكررة التي قدمتها اللجنة للوصول المباشر إلى البلاد وكذلك للحصول على معلومات، مما جعل من الصـــعب على أعضـــاء اللجنة القيام بعملهم أو إجراء تحقيقات على الأرض، دفعت هذه التحديات لجنة التحقيق إلى ابتكار وسائل بديلة لجمع الأدلة عبر وسائل مختلفة، حيث سافرت اللجنة إلى ثماني دول أخرى وأجرت نحو 550 مقابلة سرية مع شهود إريتريين يقيمون في بلدان ثالثة وتلقت 160 مذكرة مكتوبة من لاجئيين اريتريين يقيمون في الشـــتات، ورغم العوائق والتحديات التي واجهتها اللجنة والتي تجلت في رفض الحكومة الاريترية وصـــولها إلى البلاد، فضـــلًا عن الخوف من الانتقام الذي كان ســـائدًا بين الشـــهود المقيمين خارج إريتريا الذين كانوا يخشـــون الإدلاء بشهاداتهم، لاعتقادهم بأنهم ما زالوا يخضعون للمراقبة السرية من قبل السلطات، إلا أن اللجنة نجحت في جمع الأدلة والوصـــول إلى المعلومات المطلوبة، وتمكنت اللجنة من إصـــدار عدد من التقارير التي خلصت فيها إلى أن حكومة إريتريا مسؤولة عن انتهاكات منهجية وواسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان، يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والتجنيد العسكري القسري والسخرة، وحددت اللجنة عدد من الجناة المزعومين بمن في ذلك الرئيس الإريتري ومكتبه وقوات الدفاع الإريترية، ولا ســـيما الجيش الإريتري، ومكتب الأمن القومي، وقوات الشـــرطة الإريترية، ووزارة الإعلام، ووزارة العدل، والجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة.[21]

[21] Report of the commission of inquiry on human rights in Eritrea (A/HRC/29/42), UN HRC, 8 Jun 2015, link: https://tinyl.io/B26J

النتائج والتوصيات

نخلص مما ســبق، أن لجان وبعثات التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنســان تؤدي أدوار فعالة ومهمة في التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنســان الدولية أو القانون الإنســاني الدولي أو القانون الجنائي الدولي وتقديم توصــيات لاتخاذ الإجراءات التصــحيحية وتحديد الجناة المزعومين تمهيدًا لملاحقتهم قضــائيًا، مع ذلك فإن التحديات التي قد تواجه هذه اللجان والبعثات لا ســيما التحديات المتعلقة بعدم القدرة على الوصــول إلى المناطق المعنية ونقص التعاون مع الحكومات المعنية تعيق عملهًا وقد تجعلها لا تقوم بالأدوار المنوط بها أن تؤديها وهو ما يقوض من عمل اللجنة كما إن عدم موافقة الدولة المعنية علي قرار إنشاء هيئة التحقيق عامل أضافي يجعل هناك صعوبة في دخول اللجنة لأراضي الدولة، مع ذلك خلصت هذه الدراسة لبعض النتائج من بينها:

1- تؤدي هيئات التحقيق الدولية دور مهم ولا غني عنه في التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنســان الدولية أو القانون الإنســاني الدولي أو القانون الجنائي الدولي وتقديم التوصــيات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.
2- أن فعالية هيئات التحقيق الدولية لا تتأثر بشكل كبير بالتحديات التي قد تواجهها بما في ذلك التحديات المتعلقة بعدم القدرة على الوصــول إلى المناطق المعنية ونقص التعاون مع الحكومات.
3- أن وصــول هيئات التحقيق الدولية إلى البلدان أو المناطق المعنية هو أمر ضــروري لضــمان أقصى قدر من التأثير والنجاح، إلا أن تقصي الحقائق بشكل فعال أمر ممكن دون الوصول إلى الأراضي والمناطق المعنية.
4- ضرورة إزالة أي عوائق أمام حضور الضحايا أو الشهود وتوفير الحماية لأي شخص، من أي أعمال عنف أو تخويف أو تهديد أو أعمال انتقامية أو أي نوع من التمييز بســبب تعاونهم مع اللجنة، ومن أي إجراء قانوني. نتيجة لمثل هذا التعاون.
5- يمكن لهيئات التحقيق الدولية اســتخدام بعض الطرق والأســاليب البديلة لجمع الأدلة وتحقيق الأهداف والغايات التي أُنشــئت من أجلها دون أن يتاح لها إمكانية الوصــول إلى المناطق والدول المعنية لجمع الأدلة المباشرة.

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنســان بالاســتمرار في الاعتماد على هيئات التحقيق الدولية التي من بينها "لجنة التحقيق الدولية" و"البعثة الدولية لتقصــي الحقائق" باعتبارها أداة فعالة ولاغني عنها في التحقيق في جميع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان الدولية أو القانون الإنساني الدولي أو القانون الجنائي الدولي حتى في الحالات التي قد تواجه فيها هذه الهيئات تحديات تتعلق بعدم القدرة على الوصول إلى المناطق المعنية ونقص التعاون مع الحكومات، كما تحث الدول الأعضاء على التعاون الكامل مع المحققين الدوليين ومنحهم حق الوصول دون قيود.

ملحق (1): قائمة بهيئات التحقيق المكلفة من قبل مجلس حقوق الإنسان

م	هيئة التحقيق	تاريخ الولاية
1	فريق الخبراء المستقلين المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروسيا	4 أبريل 2024 حتى الوقت الحاضر
2	البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان	11 أكتوبر 2023 حتى الآن
3	البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن جمهورية إيران الإسلامية	24 نوفمبر حتى الوقت الحاضر
4	فريق خبراء حقوق الإنسان المعني بنيكاراغوا	31 مارس 2022 حتى الآن
5	اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في أوكرانيا	4 مارس 2022 حتى الوقت الحاضر
6	اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا	21 ديسمبر 2021 إلى أكتوبر 2023
7	لجنة التحقيق الدولية المستقلة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل	27 مايو 2021 حتى الوقت الحاضر
8	الخبراء المعنين بحالة حقوق الإنسان في بيلاروسيا	مارس 2021 إلى أبريل 2024
9	البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا	22 يونيو 2020 إلى أبريل 2023
10	البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية	24 سبتمبر 2019 حتى الآن
11	آلية التحقيق المستقلة في ميانمار	25 سبتمبر 2018 حتى الآن
12	فريق الخبراء الدولي المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	6 يوليو 2018 حتى الآن
13	لجنة التحقيق في الاحتجاجات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2018	18 مايو 2018 إلى مارس 2019
14	فريق الخبراء البارزين المعني بحالة حقوق الإنسان في اليمن	29 سبتمبر 2017 إلى أكتوبر 2021
15	بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي	29 سبتمبر 2017 إلى سبتمبر 2018
16	فريق الخبراء الدولي المعني بمنطقة كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية	23 يونيو 2017 إلى يونيو 2018

م	هيئة التحقيق	تاريخ الولاية
17	البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار	24 مارس 2017 إلى أكتوبر 2019
18	لجنة التحقيق بشأن بوروندي	30 سبتمبر 2016 إلى أكتوبر 2021
19	لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان	23 مارس 2016 حتى الآن
20	لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن بوروندي	17 ديسمبر 2015 إلى سبتمبر 2016
21	بعثة المراقبة التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنوب السودان	2 يوليو 2015 إلى مارس 2016
22	بعثة تقصي الحقائق التابعة للمفوض السامي للأمم المتحدة للدعم في ليبيا	27 مارس 2015 إلى مارس 2016
23	بعثة التحقيق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى العراق (داعش)	1 سبتمبر 2014 إلى مارس 2015
24	لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن نزاع غزة عام 2014	23 يوليو 2014 إلى يونيو 2015
25	لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن إريتريا	27 يونيو 2014 إلى يونيو 2016
26	لجنة التحقيق التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن سريلانكا	27 مارس 2014 إلى سبتمبر 2015
27	بعثة المفوضية السامية للأمم المتحدة لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى	13 يونيو 2013 إلى سبتمبر 2013
28	لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	21 مارس 2013 إلى مارس 2014
29	البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في آثار المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية	22 مارس 2012 إلى مارس 2013
30	لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية	23 أغسطس 2011 حتى الآن
31	بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق إلى الجمهورية العربية السورية	29 أبريل 2011 إلى سبتمبر 2011

م	هيئة التحقيق	تاريخ الولاية
32	لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن كوت ديفوار	25 مارس 2011 إلى يونيو 2011
33	لجنة التحقيق الدولية بشأن ليبيا	25 فبراير 2011 إلى مارس 2012
34	البعثة الدولية لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، الناجمة عن الهجمات الإسرائيلية على أسطول السفن التي تحمل مساعدات إنسانية	2 يونيو 2010 إلى سبتمبر 2010
35	لجنة الخبراء المستقلين لرصد وتقييم أي إجراءات محلية أو قانونية أو غيرها من الإجراءات التي تتخذها كل من حكومة إسرائيل والجانب الفلسطيني	25 مارس 2010 إلى مايو 2011
36	بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة	12 يناير 2009 إلى سبتمبر 2010
37	البعثة رفيعة المستوى بشأن حالة حقوق الإنسان في دارفور	13 ديسمبر 2006 إلى 28 نوفمبر 2007
38	البعثة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق إلى بيت حانون (شمال غزة)	15 نوفمبر 2006 إلى سبتمبر 2008
39	لجنة التحقيق بشأن لبنان	11 أغسطس 2006 إلى نوفمبر 2006
40	بعثة تقصي الحقائق بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967	6 يوليو 2006 إلى (لم تنفذ)